

Distr.
GENERAL

A/43/480
26 July 1988
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الجمعية العامة

UN LIBRARY



AUG 3 1988

UN/SA COLLECTION

الدورة الثالثة والأربعون

البنود ٤ و ٢٢ و ٢٩ و ٣٥ و ٣٦ و ٤٠ و ٤٨

و ٦٣ و ٦٤ و ٨٢ و ٨٣ و ٨٦ و ٩٨ و ١٠٣

و ١٣٠ و ١٣٧ من جدول الأعمال المؤقت*

انتخاب رئيس الجمعية العامة

الحالة في امريكا الوسطى : الاخطار التي تهدد السلم
والامن الدوليين ومبادرات السلم

مسألة ناميبيا

قانون البحار

سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة
جنوب افريقيا

الحالة في الشرق الاوسط

الاشار المترتبة على إطالة النزاع المسلح بين
إيران والعراق

الاسلحة الكيميائية والبكتريولوجية (البيولوجية)

• A/43/150

*

نزع السلاح العام الكاملالتنمية والتعاون الاقتصادي الدوليأزمة الديون الخارجية والتنميةالمساعدة الاقتصادية الخاصة والمساعدة الفوشية فيحالات الكوارثحقوق الإنسان والتطورات العلمية والتكنولوجيةالحملة الدولية لمكافحة الاتجار بالمخدراتتسوية المنازعات بين الدول بالوسائل السلميةتطوير وتعزيز حسن الجوار بين الدول

رسالة مؤرخة في ٢٢ تموز/يوليه ١٩٨٨ موجهة
الى الامين العام من القائم بالاعمال المؤقت
للبعثة الدائمة لانتيفوا وبربودا لدى
الامم المتحدة

يشرفني أن أحيل رفق هذا (انظر المرفق) نسخة من البلاغ الصادر عن الاجتماع
التاسع لمؤتمر رؤساء حكومات الاتحاد الكاريبي المعقود في ديب باي ، انتيفوا
وبربودا ، في الفترة من ٤ إلى ٨ تموز/يوليه ١٩٨٨ ، برجااء تعميمه على الدول الأعضاء
بوصفه وشيقة رسمية من وراثق الجمعية العامة في إطار البنود ٤ و ٢٢ و ٢٩ و ٣٥ و ٣٦
و ٤٠ و ٤٨ و ٦٣ و ٦٤ و ٨٢ و ٨٣ و ٨٦ و ٩٨ و ١٠٣ و ١٣٠ و ١٣٧ من جدول الاعمال
المؤقت .

(توقيع) باتريك أ. لويس

القائم بالاعمال المؤقت

المرفق

البلاغ الصادر عن الاجتماع التاسع لمؤتمر
رؤساء حكومات الاتحاد الكاريبي ، المعقود
في ديب هاي ، أنتيغوا وبربودا ، في الفترة
من ٤ إلى ٨ تموز/يوليه ١٩٨٨

عقد الاجتماع التاسع لمؤتمر رؤساء حكومات الاتحاد الكاريبي في ديب هاي ، أنتيغوا وبربودا ، في الفترة من ٤ إلى ٨ تموز/يوليه ١٩٨٨ . وللسنة الثانية على التوالي ، وللمرة الثانية في تاريخ المؤتمر ، كانت جميع الدول الاعضاء ممثلة على مستوى رؤساء حكوماتها . وكان رؤساء الحكومات الحاضرون هم : الدكتور الرايت أونرابل فيري بيرد ، رئيس وزراء أنتيغوا وبربودا ؛ والأونرابل ل. ارسكين سانديفورد ، رئيس وزراء بربادوس ؛ والرايت أونرابل مانويل اسكوفيل ، رئيس وزراء بليز ؛ والأونرابل أ. ن. ر. روبنسون ، رئيس وزراء ترينيداد وتوباغو ؛ والرايت أونرابل ادوارد سيفلا ، رئيس وزراء جامايكا ؛ والرايت أونرابل السير ليندن أ. بيندلينغ ، رئيس وزراء جزر البهاما ؛ والأونرابل ماري يوجينيا تشارلز ، رئيسة وزراء دومينيكا ؛ والرايت أونرابل جيمس ميتشل ، رئيس وزراء سانت فنسنت وجزر غرينادين ؛ والدكتور الرايت أونرابل كيندي سموندس ، رئيس وزراء سانت كيتس ونيفيس ؛ والرايت أونرابل جون كومتون ، رئيس وزراء سانت لوسيا ؛ والرايت أونرابل هيربرت بليز ، رئيس وزراء غرينادا ؛ وفخامة هيو ديزموند هويت ، المستشار الاقدم ، رئيس غيانا ؛ والأونرابل جون أوزبورن ، رئيس وزراء مونتيسيرات .

ورأس الجلسة الافتتاحية السيد رودريك رينفورد ، الأمين العام للاتحاد الكاريبي . وألقى الدكتور الرايت أونرابل فيري بيرد ، رئيس وزراء أنتيغوا وبربودا خطاب الافتتاح . وأشار رئيس الوزراء بيرد إلى إنشاء الرابطة الكاريبية للتجارة الحرة في أنتيغوا وبربودا منذ ٢٣ عاما على يديه هو ورئيسي الوزراء وقتئذ بـمارو وبورنام "بغرض إعادة بناء الوحدة الكاريبية" . واستعرض في حديثه نمو العضوية في الرابطة ، وتوسعها داخل الاتحاد الكاريبي ، وإنشاء مصرف التنمية الكاريبي ، وتكوين منظمات دون إقليمية فيما بين جزر ليوارد وجزر ويندوارد .

وأضاف رئيس الوزراء قائلا : "إنني عندما أتأمل في ارتباطي لمدة تساهز ٥٠ عاما بتاريخ منطقة البحر الكاريبي ، وعندما أتذكر الرجال الذين تشاورت معهم

لتشكيل مسار المنطقة ، وعندما أفكر ملياً في الطريق الطويل الشاق الذي قطعناه ، لا يخالجنني أدنى شك في سلامة تطلعنا الطموح إلى قيام أمة واحدة في جزر الهند الغربية ، وهو تطلع ورثه جيلي في الأربعينات عن ماريشو ورولي . كما لا يخالجنني أدنى شك في أنه ما زال من حق هذا الجيل أن يتمسك بالأمل في قيام أمة كاريبية قوية في المستقبل ، بوصف ذلك هدفاً منشوداً .

كما ألقى خطابات الرايت أونرايل السير ليندن أ. بيندلينغ ، رئيس وزراء جزر البهاما ، والأونرايل ل. ارسكين سانديفورد ، رئيس وزراء بربادوس ، والرايت أونرايل مانويل اسكويغيل ، رئيس وزراء بليز ، والرايت أونرايل هيربرت بليز ، رئيس وزراء غرينادا .

وأرسل المؤتمر برقية إلى أعضاء فريق جزر الهند الغربية للكريكت ، لتهنئته على الأسلوب الذي جلب به الفخر إلى المنطقة من خلال فوزه في المباراة الدولية الثالثة على انكلترا في أولد ترافورد .

وتلقى الاجتماع رسائل للتحية والتهنئة من سعادة السير شريداث رامفال ، الأمين العام للكومنولث ، وفخامة السيد دانييل أورثيغا سافيدرا ، رئيس نيكاراغوا ، وفخامة السيد رامسواك شانكار ، رئيس سورينام ، وسعادة السيد ليو تيندمانز ، وزير خارجية بلجيكا ، والسيد مصطفي ك. طلبة ، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، والسيد ايفز رينارد ، رئيس رابطة حفظ البيئة في منطقة الكاريبي .

التطورات في الاتحاد

الاقتصاد الإقليمي

استعرض رؤساء الحكومات التطورات التي حدثت في اقتصادات المنطقة خلال عام ١٩٨٧ ، وأشجعت صدورهم علامات النمو الاقتصادي الإيجابي في معظم الدول الأعضاء . بيد أنهم قلقوا من استمرار معاناة بعض الدول الأعضاء من مصاعب في ميزان المدفوعات والديون الخارجية وخدمة الديون . ولاحظوا أنه في حين بدأت الجهود المتجهة إلى إعادة بناء الاقتصادات وتحسين التنظيم الاقتصادي تظهر علامات تدل على التقدم ، فإن المحيط الخارجي لا يزال يلعب دوراً حاسماً في تحديد أداء اقتصاد المنطقة . وهكذا أدركوا أن الأداء المعقول نسبياً في عام ١٩٨٧ لا يتيح الغرمة لحدوث استرخاء في السياسات والجهود .

كما أعرب الرؤساء عن الارتياح إزاء ما سجله التحسن في التبادل التجاري داخل المنطقة في العام الماضي . وأشاروا إلى الإجراء الذي اتخذته مؤخرا بعض الدول الأعضاء لإزالة الحواجز أمام تدفق التجارة داخل المنطقة ، وكرروا التزامهم بالعودة إلى تجارة حرة وغير مقيدة في نطاق السوق المشتركة ، وفقا لاحكام مرفق المعاهدة ، اعتبارا من ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨ مع مراعاة الظروف التي قد تتطلب معالجة خاصة .

وشجعت رؤساء الحكومات الخطوات التي تتخذ حاليا لتعزيز الترتيبات المؤسسية في الاتحاد للنهوض بالتنمية الصناعية في المنطقة . وفي هذا السياق رحب المؤتمر بالخطوات الإيجابية المتخذة لإنشاء نظام مشاريع الاتحاد الكاريبي الذي سيكون نافذا بمجرد الحصول على تصديقين آخرين ، ورحب بالاهتمام الشديد من جانب القطاع الخاص بذلك الاتفاق .

وأشاروا كذلك إلى أن جامايكا وغيانا ومونتسيرات وقعت أيضا على بروتوكول خطة البرمجة الصناعية للاتحاد الكاريبي .

سنة زيادة الانتاج الغذائي في بلدان الاتحاد الكاريبي

وافق المؤتمر على إعلان عام ١٩٩٠ "سنة زيادة الانتاج الغذائي في بلدان الاتحاد الكاريبي" ، مع التركيز بصفة خاصة على تنفيذ البرامج والمشاريع الوطنية والإقليمية ذات الصلة .

حماية البيئة

كرر رؤساء الحكومات تأكيد التزامهم بحماية البيئة في منطقة البحر الكاريبي . وتعهدوا بإيلاء قدر أكبر من الاهتمام للاعتبارات البيئية عند وضع سياساتهم وخططهم وبرامجهم البيئية دون المساس بحق كل دولة في السعي من أجل تحقيق أهدافها الوطنية في مجال البيئة على النحو الذي تراه مناسبا .

مصرف التصدير الكاريبي

أكد المؤتمر من جديد الحاجة إلى وجود ائتمانات للتصدير ومرافق للتأمين لمساندة الهدف الذي تسعى المنطقة إلى تحقيقه لزيادة الصادرات غير التقليدية ، غير أن المؤتمر وافق على أرجاء إنشاء مصرف التصدير الكاريبي ، في الوقت الراهن ، كمؤسسة إقليمية مستقلة . ووافقوا بدلا من ذلك على أن يطلبوا إلى مصرف التنمية الكاريبي النظر في إنشاء مرفق لتقديم ائتمانات التصدير في المجالات ذات الأولوية وتعبئة الأموال اللازمة لتشغيل هذا المرفق .

النقل الجوي

أحاط المؤتمر علماً بمشروع اتفاق النقل الجوي بين حكومات دول الاتحاد الكاريبي والمملكة المتحدة الذي عرضته حكومة ترينيداد وتوباغو ، وأبلغ المؤتمر بأن حكومة المملكة المتحدة قامت بتوزيع مشروع اتفاق آخر على بعض حكومات شرقي منطقة البحر الكاريبي .

ووافق المؤتمر على عقد اجتماع وزاري لحكومات شرقي منطقة البحر الكاريبي لمناقشة مشروع الاتفاق والتوصل إلى موقف تفاوضي موحد .

مكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار بها

أثنى رؤساء الحكومات على التقدم المحرز نحو تنفيذ البرنامج الإقليمي للحد من إساءة استعمال المخدرات ومكافحتها ، وايدوا الاتجاه الذي اتخذته البرنامج حتى الآن .

ورحب رؤساء الحكومات ، بصورة خاصة ، بالمساعدات التي يقدمها الاتحاد الاقتصادي الأوروبي للاضطلاع في توقيت مناسب بأنشطة إقليمية في مجالي التشقيق الوقائي والإعلام . ولاحظوا احتمال دعم المانحين الآخرين للأنشطة في مجال التدريب على إنفاذ القوانين . وأشاروا إلى أن هذه المجالات قد تم تحديدها في اجتماعهم الشامن للاهتمام بها على سبيل الأولوية .

وأعاد رؤساء الحكومات تأكيد التزامهم التام بالحملة المناهضة لإساءة استعمال المخدرات في المنطقة والاتجار غير المشروع بها ، سواء داخل منطقة الكاريبي أو خارجها . وأعربوا عن استعدادهم للتعاون مع البلدان الأخرى من أجل إنشاء أجهزة مقبولة دولياً لتقديم المذنبين إلى ساحة العدالة .

غير أن رؤساء الحكومات أعربوا عن قلقهم البالغ إزاء نقص مستوى فاعلية الحملات التي تقوم بها جمعيات المستهلكين الرئيسية ضد الذين يتعاطون المخدرات داخل حدودها . وكان هناك إجماع في الرأي على أن المعركة ضد المخدرات الخطيرة لا يمكن أن يكتب لها النجاح دون القيام بحملة فعالة ضد الذين يتعاطون المخدرات ، تتضمن ، في جملة أمور ، التشقيق والمراقبة والتحریم فضلاً عن القضاء على إنتاج المخدرات الخطيرة في بلدان المستهلكين الرئيسية .

سياسة العلم والتكنولوجيا الإقليمية

أقر المؤتمر سياسة العلم والتكنولوجيا الإقليمية التي وافقت عليها اللجنة الدائمة للوزراء المسؤولين عن العلم والتكنولوجيا ، ولاحظوا أن هذه السياسة أعطت الأولوية لتدريب الموارد البشرية ، والبحث والتطوير التطبيقيين في المجالات التي ترمي إلى تحسين الانتاج الزراعي ، وربط البحث والتطوير بقطاعي الانتاج والخدمات وتنمية الموارد الطبيعية للمنطقة على نحو مفيد ، وتعزيز النظم بما فيها الاتصالات السلكية واللاسلكية للتمكن من احتياز المعلومات التكنولوجية وتبادلها في المنطقة ، وزيادة كفاءة احتياز التكنولوجيا واستخدامها .

ووافق المؤتمر على ضرورة اعتبار سياسة العلم والتكنولوجيا الإقليمية ذات أولوية عليا ، وكلف اللجنة الدائمة للوزراء المسؤولين عن العلم والتكنولوجيا بمواصلة مداولاتها بشأن تنفيذ سياسة العلم والتكنولوجيا الإقليمية .

البرامج والمؤسسات الإقليمية

أحاط المؤتمر علما بتقرير حالة عن استعراض أداء المؤسسات والبرامج الإقليمية التي تتولى إدارتها أمانة الاتحاد الكاريبي . ووافق المؤتمر على أن يشمل الاستعراض بحث أهداف وأداء المؤسسات والأمانة ، باستثناء مصرف التنمية الكاريبي ، والمعهد الكاريبي للبحث والتطوير الزراعي ، ودائرة الخدمات الاستشارية والتدريب في مجال التنمية الزراعية والريفية لمنطقة البحر الكاريبي ، فضلا عن تقديم توصيات بشأن الوسائل البالغة الفعالية من حيث التكاليف لتحقيق الأهداف المتفق عليها .

المهرجان الكاريبي للغنون

استعرض الرؤساء تقريرا مرحليا عن برنامج المهرجان الكاريبي للغنون ووافقوا على التوصيات التي وضعها الاجتماع السابع للجنة الدائمة للوزراء المسؤولين عن التعليم . ووافق الرؤساء على عقد اجتماع في جامايكا للوزراء المسؤولين عن الشفافة لتحديد الهيكل الأكثر فعالية من حيث التكاليف والمفيد ثقافيا من أجل تعزيز المهرجانات الكاريبية للغنون في المستقبل ، بدءا من المهرجان الكاريبي للغنون الذي سيعقد في جامايكا في عام ١٩٨٩ .

السياحة

أشار المؤتمر إلى الدور الهام الذي تلعبه صناعة السياحة في اقتصادات عدد متزايد من الدول الاعضاء في اتحاد الكاريبي . واعترف رؤساء الحكومات بالروابط الممكن قيامها بين السياحة وقطاعات أخرى مثل الزراعة والنقل ، وبقيمة زيادة

التعاون فيما بين الدول الاعضاء في هذا المجال . ووصولاً إلى هذه الغاية وافق المؤتمر على اقتراح من حكومة بليز بإنشاء لجنة دائمة من الوزراء المسؤولين عن السياحة كمؤسسة تابعة للاتحاد الكاريبي .

رئاسة الجمعية العامة للأمم المتحدة

أكد رؤساء الحكومات من جديد تأييدهم لترشيح انتخاب السيدة نيتا بارو لرئاسة الدورة الثالثة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة وتعهدوا بمواصلة جهودهم لتأمين انتخابها لذلك المنصب .

وأكدوا أنه لم يسبق قط لأي بلد من بلدان اتحاد الكاريبي تمثيل مجموعة امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بهذه الصفة . وشددوا على مبدأ العدالة وتكافؤ التوزيع وأعربوا عن الرغبة في التوصل قريباً إلى توافق آراء في مجموعة امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن هذه المسألة اظهاراً للتنسيق الإقليمي وتعزيزاً للعلاقات الإقليمية التي سوف تتحقق فيها بالكامل الرغبة الشديدة من جانب جميع بلدان اتحاد الكاريبي في الاضطلاع بدورها المشروع داخل منظومة الأمم المتحدة .

العلاقات الخارجية للاتحاد

العلاقات مع أمريكا اللاتينية

استعرض رؤساء الحكومات علاقات الاتحاد بأمريكا اللاتينية خلال السنة الماضية ، وأكدوا من جديد رغبتهم في تعزيز تلك العلاقات ، ولا سيما في مجالي التجارة والتعاون الاقتصادي .

ولاحظ الرؤساء أن جميع دول الاتحاد الكاريبي الاعضاء في منظمة الدول الأمريكية قد صدقت على بروتوكول قرطاجنة الذي يستهدف السماح بدخول بليز وغيانا إلى منظمة الدول الأمريكية . وحث الرؤساء الدول الاعضاء في منظمة الدول الأمريكية التي لم تصدق بعد على البروتوكول أن تفعل ذلك في أقرب فرصة ممكنة .

سورينام

أعرب رؤساء الحكومات عن ارتياحهم للتطورات السياسية الأخيرة في سورينام ورحبوا بعودة ذلك البلد إلى تطبيق الديمقراطية التمثيلية . وأعرب الرؤساء عن تأييدهم للجهود التي تبذلها سورينام بغرض الحصول على المساعدات الدولية في إطار التمتع بالسيادة الوطنية ، من أجل تحقيق تطلعاتها الإنمائية .

العلاقات مع كندا

بعد أن استعرض المؤتمر عمليات "الترتيب الكاريبي" ، وافق على مجموعة من المقترحات الرامية إلى تحسين الجوانب التجارية لذلك الترتيب ، وكسروا مناشداتهم لحكومة كندا أن تدرج عنصرا استثماريا فعلا في ذلك الترتيب .

مبادرة حوض الكاريبي

ناقش المؤتمر التطورات الأخيرة المتمثلة بمبادرة حوض الكاريبي . ولاحظ رؤساء الحكومات أن بعثات زائرة من كونغرس الولايات المتحدة قد أجرت خلال عام ١٩٨٧ عددا من الاستعراضات لتلك المبادرة . ولاحظوا أن هذه البعثات قد أيدت التقييم الذي توصل إليه الرؤساء ، ومؤداه أنه مع كون المبادرة تنطوي على إمكانية المساهمة بصورة إيجابية في التنمية الاقتصادية في المنطقة ، فإن الأداء الفعلي لم يَفِ بما كان متوقعا ، وأن ذلك يرجع أساسا إلى أن التشريعات القائمة قد أخفقت في التعامل بصورة ملائمة مع المجالات ذات الأهمية الحاسمة مثل مجالي الاستثمار والمساعدة المالية ، واستبعدت عدة منتجات تتمتع المنطقة بالقدرة على إنتاجها ، ويرجع أيضا إلى التدابير الحمائية التي تُتخذ أو يُهدد باتخاذها من حين إلى آخر . ولاحظ رؤساء الحكومات كذلك أن اتخاذ بعض الإجراءات ، مثل تخفيض حصص السكر والتدابير الإدارية والتشريعية المتخذة ضد المنتجات المشمولة في مبادرة حوض الكاريبي ، قد جعل جوا من الشك يسود في مجالي التجارة والاستثمار على السواء .

ومن ثم أعرب رؤساء الحكومات عن ترحيبهم بسنّ تشريعات جديدة ترمي إلى إزالة بعض جوانب النقص هذه ، وأعربوا عن أملهم في أن تلقى مشاريع القوانين تأييد الكونغرس والإدارة ، وأن يوافق عليها بصيغة تتيح المساهمة بأقصى درجة ممكنة في تحسين الأثر العام لمبادرة حوض الكاريبي .

العلاقات مع الاتحاد الاقتصادي الأوروبي

استعرض المؤتمر أداء المنطقة في إطار اتفاقية لومي الثالثة . وأعربوا عن قلقهم إزاء البطء في تنفيذ برنامج المساعدة المالية بموجب هذه الاتفاقية ، وبخاصة فيما يتعلق بالبرنامج الإقليمي . ولاحظ الرؤساء التطورات الجارية في أوروبا نحو إنشاء سوق أوروبية موحدة بحلول عام ١٩٩٢ ، وأعربوا عن بالغ قلقهم إزاء الأثر المحتمل لذلك على المصادرات الكاريبية إلى هذه السوق ، وبخاصة الموز . ولاحظ الرؤساء ، من ثم ، الولاية المسندة من مجلس السوق المشتركة إلى الأمانة كي تظلمع بإجراء دراسة عن الأثر المحتمل لهذا التطور على منطقة البحر الكاريبي . واتفق رؤساء الحكومات على إبقاء هذه الحالة قيد الاستعراض .

ولاحظ الرؤساء أيضا أن المفاوضات المتعلقة بالترتيب التالي لاتفاقية لومبي الثالثة سوف تبدأ في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨ ، وأعربوا عن تأييدهم للموقف الكاريبي فيما يتعلق بهذه المفاوضات .

العلاقات بين اليابان والاتحاد الكاريبي

أعرب المؤتمر عن ارتياحه وتشجيعه للجهود التي تبذلها المنطقة ، عن طريق مصرف التنمية الكاريبي ، بهدف تدبير التمويل التساهلي والتقليدي من اليابان وفتح السبل أمام المشاريع المشتركة مع ذلك البلد . وأيد المؤتمر بقوة تعزيز هذه المبادرات .

توسيع نطاق الاتحاد

رحّب رؤساء الحكومات بما أبداه عدد من الدول والمنظمات من رغبة في إقامة علاقات رسمية مع الاتحاد الكاريبي .

وأخطوا علما بما صرّح به رئيس وزراء أنغويلا من أن بلده يعتزم النظر في طلب العضوية في الاتحاد .

ووافق الرؤساء على مشاركة سورينام ، بصفة مراقب ، في مداولات اللجنة الدائمة للوزراء المسؤولين عن النقل .

ووافقوا على مشاركة جزر الانتيل الهولندية ، بصفة مراقب ، في مداولات مؤتمر الوزراء المسؤولين عن الصحة واللجان الدائمة للوزراء المسؤولين عن الزراعة والتعليم والعمل والعلم والتكنولوجيا والنقل .

ونظر المؤتمر في رسالة موجهة من جزر تركس وكايكوس تطلب فيها إجراء مناقشة بشأن صلات هذا البلد بالاتحاد ، ووافق على البدء في تلك المناقشات . وطلب تقديم تقرير في هذا الشأن في اجتماعه العاشر .

ووافق المؤتمر أيضا على منح منظمة جايسيس "Jaycees" بجزر الهند الغربية مركز اتصال مع أمانة الاتحاد الكاريبي ، مما يمكن هذه المنظمة من التشاور بانتظام مع الأمانة بهدف إشراكها في البرامج الاجتماعية المناسبة .

الاتحاد الكاريبي ودخوله في عام ٢٠٠٠

نظر رؤساء الحكومات في التقرير الذي طلبوا وضعه عن احتمالات التنمية في منطقة الكاريبي حتى عام ٢٠٠٠ . ولاحظوا أن هذا التقرير قد قيّم الاحتمالات المتعلقة بالمنطقة إزاء خلفية من التغييرات الهيكلية الأساسية التي تجرى في النواحي المالية ، والتكنولوجيات ، والسياسية الطبيعية ، وما إليها من نواحي البيئة العالمية ، وازدياد عدد سكان المنطقة ممن هم في مرحلة سن العمل .

وسلّم الرؤساء بأن تلك التغييرات توفر أيضا فرصا للإسراع في التنمية ، رغم ما يترتب عليها من شكوك ومن تحديات كبيرة . وسلّموا كذلك بأن ثمة عددا من القضايا السياسية بحاجة إلى حل لتمكين الاقتصادات الكاريبية من زيادة قدرتها على المنافسة بحلول القرن الحادي والعشرين .

وأكد الرؤساء من جديد التزامهم بالسعي لرفع مستويات الاداء الاقتصادي الوطني ، والتعجيل بتنمية الموارد البشرية وزيادة فرص العمالة ، وتحسين نطاق المنتجات الإقليمية وسعرها ونوعيتها . ولاحظوا ، مع ذلك ، أن مضاعفة التعاون والتنسيق ، على الصعيد الإقليمي ، من شأنها أن تعزز تحقيق هذه الاهداف .

كذلك لاحظوا أن التنمية ، في ظل الظروف الراهنة ، تتطلب جهدا مشتركا من الحكومات والمؤسسات الأكاديمية والأيدي العاملة والقطاع الخاص . ومن ثم فقد وافقوا على طرح التقرير في مناقشات واسعة النطاق في كل دولة من الدول الاعضاء ، بهدف الوصول إلى تفاهم على الصعيد الوطني فيما يتصل بوضع خطة عمل في المستقبل . ووافق الرؤساء على القيام بعملية مماثلة على الصعيد الإقليمي بهدف السعي لاستخلاص خطة عمل للمنطقة من مختلف الاستعراضات الوطنية .

ويسلّم رؤساء الحكومات عامة بالمساعدة المقدمة من أمانة الكومنولث وجامعة جزر الهند الغربية في الاضطلاع بهذه الدراسة ، وكذلك بأعمال الفريق الذي أعد هذا التقرير بتنسيق من البروفسور بورن .

قانون البحار

شدّد الرؤساء على ما يعلقونه من أهمية على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار . وكرروا الإعراب عن أملهم في أن تدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ في وقت

قريب ، وحشوا جميع الدول التي لم تصدق بعد على هذه الاتفاقية على أن تقوم بذلك بأسرع ما يمكن .

وأحاط الرؤساء علما مع الارتياح بما يجري إحرازه من تقدم في أعمال اللجنة التضيرية للسلطة الدولية لقاع البحار وللمحكمة الدولية لقانون البحار .

وأقرروا برنامج عمل للسنة القادمة يتصل بالاقتراح المتعلق بالتعاون فيما بين الدول الاعضاء ، بشأن الوصول الى مناطق مصائد الاسماك بها وإدارة مناطقها الاقتصادية الخالصة .

القضايا الاقتصادية الدولية

أحاط رؤساء الحكومات علما ، عند استعراضهم للتنمية في منطقة البحر الكاريبي في إطار البيئة العالمية المتغيرة ، بالشكوك التي تواجه المنطقة في كلا المجالين التجاري والمالي . ولاحظوا أن بلدان منطقة البحر الكاريبي تواجه صعوبات في الوصول الى التمويل الدولي ، ولاسيما في ضوء تضاؤل التمويل بالقروض وتزايد تكلفة أموال الديون . ولاحظوا كذلك أن تهديد الخروج من استحقاق المساعدة المقدمة من المؤسسات المالية الإنمائية المتعددة الاطراف يؤدي الى المزيد من الشكوك التي تكتنف مستقبل تمويل التنمية في منطقة البحر الكاريبي . وأقرروا بأنه في الوقت الذي توجد فيه حاجة الى تحسين الادارة المالية الداخلية لديهم ، فمازال الامر يتطلب تدفقات من المساعدة المالية من المجتمع المالي الدولي بشروط وأحكام معقولة .

ودعوا المجتمع الدولي الى إبداء المزيد من التعاطف عند تناول مشاكل البلدان النامية الصغيرة بمنطقة البحر الكاريبي .

ونظر رؤساء الحكومات في العقبات الاقتصادية والمالية الخطيرة التي تواجهها حاليا ترينيداد وتوباغو نتيجة انهيار أسعار النفط العالمية ، وأحاطوا علما بالحقيقة المتمثلة في أن كلا من المؤسسات المالية الدولية ومانحي المعونة الثنائيين لا يدركون ، فيما يبدو ، مدى إلحاح وأهمية هذه المشاكل ، لا بالنسبة لترينيداد وتوباغو فحسب ، بل أيضا بالنسبة للاتحاد الكاريبي كله . وأشاروا الى أن ترينيداد وتوباغو قد زوّدت سائر بلدان الاتحاد الكاريبي ، أثناء الازدهار النفطي بها ، بكميات كبيرة من التدفقات المالية وبأسواق ضخمة للسلع والخدمات . ومن ثم فقد أهابوا بالمؤسسات المالية الدولية ذات الصلة ومانحي المعونة الثنائيين أن

يقدموا تدفقات خارجية ، ذات حجم كاف وبشروط تساهلية على نحو مناسب ، الى ترينيداد وتوباغو لتسهيل عملية التكيف والانتعاش الاقتصادي ، الجارية في ذلك البلد .

وفيما يتعلق بالتجارة ، لاحظ الرؤساء أن بلدان منطقة البحر الكاريبي كلها مهمة بإيجاد بيئة مستقرة ومنمفة للتجارة والاقتصاد الدوليين . ويتطلعون لأن تسفر جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف عن نتيجة إيجابية من شأنها أن تزيد من تعزيز النظام التجاري الدولي وتجعله أكثر استجابة لاحتياجات البلدان النامية مثل بلدان منطقة البحر الكاريبي .

وأحاط الرؤساء علما بالعديد من المبادرات الهامة التي يجري اتخاذها في إطار النظام الدولي من أجل تعزيز وتشجيع نمو التجارة بين بلدان الجنوب . وفي هذا الصدد ، أحاط المؤتمر علما بقيام دولتين من الدول الأعضاء ، وهما غيانا وترينيداد وتوباغو - في نيسان/أبريل ١٩٨٨ ، بتوقيع الاتفاق الإطاري المنشئ للنظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية . وأكد المؤتمر من جديد التزام الدول الأعضاء بهذا الجهد الرامي الى الاعتماد على الذات من خلال التعاون الاقتصادي مع مجموعة ال ٧٧ ، ويتطلع الى الشروع في جولة ثانية للمفاوضات في إطار النظام الشامل للأفضليات التجارية ، حيث يتوقع أن يشترك الاتحاد الكاريبي فيها على نحو أوفى .

وأعرب المؤتمر أيضا عن دعمه لاهداف وأعمال لجنة الجنوب ، ولاحظ أن الدول الأعضاء سوف تعلن عن تبرعات مالية طوعية فردية لهذه اللجنة .

التطورات في نصف الكرة

بليز

أحاط الرؤساء علما مع الارتياح بالتطورات التي تجرى حاليا في علاقات بليز مع جمهورية غواتيمالا . ورحبوا بتشكيل اللجنة المشتركة للمسؤولين في كلتا الحكومتين بمشاركة إضافية من المملكة المتحدة ، وذلك كي تفضل هذه اللجنة بإعداد مشروع معاهدة شاملة توفر حلا عادلا ومشرفا للعقبات القائمة بين هذين البلدين منذ زمن طويل .

وأكد الرؤساء من جديد كامل تأييدهم لاستقلال بليز وسلامتها الإقليمية . وأكدوا مرة أخرى أيضا كامل تأييدهم للمبادرات الجديدة الرامية الى التفاوض من أجل إيجاد تسوية لا تتضمن تنازل بليز عن جزء من أراضيها .

ودعا الرؤساء حكومة المملكة المتحدة الى مواصلة تزويد بليز بكل ما يلزمها من دعم لإيجاد حل يميّن بليز وغواتيمالا من إنماء علاقات شائبة سلمية عادية ، من قبيل العلاقات التي ينبغي أن تكون قائمة بين دولتين متجاورتين تتمتعان بالاستقلال والسيادة .

العلاقات بين غيانا وفنزويلا

رحب الرؤساء باستمرار التحسن في العلاقات بين غيانا وفنزويلا كما يتبين من اتساع شبكة التعاون الشائبي وزيادة رسوخها .

وفيما يتعلق بالخلاف القائم بين البلدين ، لاحظ الرؤساء أيضا ما أكده رئيسا جمهورية غيانا وفنزويلا من عزمهما على التعاون على أكمل وجه مع الأمين العام للأمم المتحدة للوفاء بالولاية المنوطة به بموجب المادة الرابعة (٢) من اتفاق جنيف .

أمريكا الوسطى

أثنى المؤتمر على الجهود التي يجري بذلها من جانب حكومات وشعوب أمريكا الوسطى لإحلال السلم في تلك المنطقة دون الاقليمية في اطار اتفاقي اسكيببولاس الشائبي وسابوا . وشجع رؤساء الحكومات على استمرار تلك الجهود وطالبوا بأن يقدم لها أقصى قدر من الدعم الدولي .

واعتبروا هذه المبادرات ، بالاضافة الى المبادرات المماثلة المتخذة في اجزاء أخرى من المنطقة ، دليلا على عزم وقدرة شعوب منطقة البحر الكاريبي وأمريكا اللاتينية على ايجاد حلول بأنفسهم لمشاكلهم .

وكرر الرؤساء تأكيد مطالبتهم بايجاد حل سياسي للمشاكل في أمريكا الوسطى على أساس الاحترام التام لمبادئ الاستقلال والسيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول .

وأحاط المؤتمر علما بالخطبة الخاصة للتعاون الاقتصادي لأمريكا الوسطى التي اقترتها الأمم المتحدة ، وأعرب عن سروره بشكل خاص لادراج بليز في الخطبة .

الحالة في بنما

واستعرض رؤساء الحكومات التطورات الاخيرة في بنما وأكدوا من جديد الحق السيادي لشعب بنما في تقرير مصيره بنفسه دون أي ضغوط خارجية .

القضايا السياسية الدولية

الجنوب الافريقي

لاحظ الرؤساء بقلق بالغ الحالة الخطيرة السائدة في افريقيا الجنوبية ، التي تشكل تهديدا للسلم والامن في تلك المنطقة وخارجها على حد سواء . واعترفوا بأن سبب تلك الحالة يكمن في نظام بريتوريا العنصري وفي الوسائل التي يلتمسها لضمان إدامة حكم الاقلية البيضاء في جنوب افريقيا وناميبيا .

ونظروا بانزعاج إلى التدابير الأخيرة التي اتخذها نظام بريتوريا في محاولاته الدائمة لقمع جميع أنواع المعارضة للفصل العنصري مثل عزل البلد من التعرض لفحص الصحافة الدولية وحظر المنظمات المناهضة للفصل العنصري . وشجبوا القتل القضائي المقترح لسداسي شاربفيل واغتيال دولسي في ايلول/سبتمبر في باريس .

وأشاروا الى أن هذه التدابير تقدم تأكيدا آخر على اصرار النظام على الحفاظ على حكم الاقلية البيضاء مهما كلف الأمر وعلى عدم وجود أي رغبة في التسوية السلمية .

وأكد الرؤساء من جديد تأييدهم للكفاح العادل لشعبي جنوب افريقيا وناميبيا المضطهدين ، اللذين ما زالا صامدين رغم الوحشية المكشوفة لنظام بريتوريا . وكرروا تأكيد مطالبتهم بأن يتمتع هذان الشعبان بحقهما غير القابل للتصرف في العيش بحرية وكرامة .

وفي هذا الصدد ، أعربوا عن تأييدهم للحوار الحالي الذي يرمي الى انسحاب قوات جنوب افريقيا من أنغولا ، وإلى منح الاستقلال لناميبيا وفقا لقرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وأعربوا عن أملهم في أن يستمر الزخم الذي بدأ دون أن ينقطع .

وبينما اعترف الرؤساء بالتأييد الواسع الذي يحظى به ذلك الكفاح على الصعيد الدولي ، طلبوا من المجتمع الدولي أن يكون على حذر وأن يكشف الضغط على نظام بريتوريا لكي يقوم في أبكر وقت بالقضاء على نظام الفصل العنصري البغيض ، وإقامة نظام قائم على السلم والحرية والعدل في افريقيا الجنوبية .

وطالب الرؤساء أيضا بتعميق وتوسيع استخدام الجزاءات التي تشكل ، استنادا الى البيانات الحقيقية المتعلقة بتدهور اقتصاد جنوب افريقيا ، استراتيجية فعالة للغاية لاجبار جنوب افريقيا على الانضمام الى مائدة التفاوض .

وأشار الرؤساء الى أن نيلسون مانديلا سيحتفل في ١٨ تموز/يوليه بعيد ميلاده السبعين وأن عام ١٩٨٨ يمثل مرور ستة وعشرين عاما على أسره الجسدي . وأعربوا عن أصدق تمنياتهم له بمناسبة عيد ميلاده وجددوا مطالبتهم بالافراج عنه فورا وبدون شروط .

الفصل العنصري في الالعاب الرياضية

استعرض الرؤساء الحالة الراهنة للاتفاقية الدولية لمناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ . وحثوا جميع الدول التي لم تفعل ذلك على أن تتخذ الخطوات اللازمة على سبيل الاستعجال ، للانضمام الى الاتفاقية ، التي بدأ تنفيذها في ٣ نيسان/ابريل ١٩٨٨ .

الشرق الاوسط

لاحظ رؤساء الحكومات تدهور الحالة في الشرق الاوسط منذ اجتماعهم الماضي . وأعربوا عن أسفهم لما يحدث في غمار الاضطرابات التي تشهدها الاراضي المحتلة من انتهاك لحقوق الانسان وخسائر في الارواح .

وهذا يبرز الحاجة الى عقد مؤتمر للسلم وفقا لما دعت اليه الامم المتحدة للتوصل الى تسوية عادلة ودائمة لقضية الشرق الاوسط تضمن حق جميع الدول والشعوب في المنطقة في العيش في سلم داخل حدود آمنة ومعترف بها .

حرب الخليج

أعرب رؤساء الحكومات عن حزنهم للخسائر الفادحة في الارواح الناجمة عن تفاقم الحالة في الخليج . وطالبوا إيران والعراق بأن تستخدم جميع الوسائل المتاحة للتوصل الى حل مبكر للنزاع .

وسجل المؤتمر جزعه البالغ مما حدث مؤخرا من اسقاط لطائرة مدنية إيرانية . وأعرب الرؤساء ، باسم شعوب الاتحاد الكاريبي ، عن تعاطفهم مع أقارب المتوفين .

أفغانستان

أعرب الرؤساء عن ترحيبهم باتفاق جنيف . وطالبوا بأن تنفذ جميع الاطراف المعنية الاتفاق تنفيذا دقيقا على نحو يكفل استعادة ظروف السلم والاستقرار في المنطقة .

نزع السلاح والأمن الدولي

استعرض الرؤساء الحالة الراهنة للعلاقات الدولية ، وأعربوا عن رأي مؤداه أن النزعة الجديدة البادية التزايد في العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي تنطوي على امكانية تخفيف حدة التوتر ، لا بين هذين البلدين فحسب ، بل على الصعيد الدولي أيضا . وفي هذا الصدد ، أعرب الرؤساء عن اغتباطهم بإبرام معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى التي تحظر وجود الاسلحة النووية المتوسطة المدى في أوروبا .

وأعرب الرؤساء عن أملهم في أن تؤدي هذه المبادرة المحدودة في مجال نزع السلاح ، هي ومناخ التفاهم الجديد الذي صاحبها واستمر ظهوره في مؤتمر القمة الذي عقد في موسكو مؤخرا ، الى تهيئة جو يمكن فيه عقد اتفاقات لنزع السلاح تنطبق على مجالات أوسع نطاقا .

وعلى الرغم من النتائج المخيبة للأمال التي اسفرت عنها دورة الأمم المتحدة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح ، حث الرؤساء على الاستمرار في الاتجاه الجديد في العلاقات بين الدولتين الكبيرتين بوصف ذلك مساهمة هامة وجديرة بالترحيب في مضمار السعي الى تحقيق نزع السلاح ، ولاسيما في المجال النووي ، وتعزيز الأمن الدولي بوجه عام .

المحراء الغربية

أكد رؤساء الحكومات تأييدهم للجمهورية الديمقراطية العربية الصحراوية ولحق شعب تلك الجمهورية في تقرير المصير والاستقلال وفقا للقرارات ذات الصلة التي اتخذتها الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية ، وطالبوا المغرب والجمهورية الديمقراطية العربية الصحراوية بالتفاوض للتوصل الى حل عادل ودائم للنزاع في المحراء الغربية .

موعد ومكان الاجتماع التالي

أعرب رؤساء الحكومات عن سرورهم بقبول العرض المقدم من حكومة غرينادا لاستضافة الاجتماع العاشر للمؤتمر ، الذي سيفتتح في مساء يوم ٣ تموز/يوليه ١٩٨٩ ويستمر حتى يوم ٧ تموز/يوليه ١٩٨٩ . وقبل الرؤساء أيضا العرض المقدم من دومينيكا لاستضافة الاجتماع الحادي عشر للمؤتمر في عام ١٩٩٠ .
